

موقف المستوطنين الأوروبيين من اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954
*The position of European settlers on the outbreak of the
 Revolution of November 1954*

د. هاشمي كوثر*، جامعة محمد الشريف مساعديّة، سوق أهراس (الجزائر)

kaoutharhachemi1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/04 تاريخ القبول: 2020/09/27 تاريخ النشر: 2020/09/30

ملخص:

لرصد موقف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من اندلاع ثورة نوفمبر سنجد أنفسنا مضطرين إلى رصد مواقف كبار الموظفين وكبار الإقطاعيين لأنهم تصرفوا وكأنهم الناطق الرسمي باسم كل الأقدام السوداء، فدافعوا بشدة عن الجزائر الفرنسية ومنعوا كل مسعى لإحداث تغيير لفائدة المسلمين الجزائريين خوفا على مصالحهم، وهو ما يمكن للباحث أن يكتشفه من خلال دراسة مواقفهم مثلا من مرسوم 07 مارس 1944 وقانون الجزائر الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947م. ويتعتبر هنري دوزن (Henri Dozen) أن هذه الفئة لا تمثل عالما كبيرا ولكنها تمثل ضجة كبرى. في إشارة منه إلى أن عددهم كان قليلا بالنسبة لعدد المسلمين الجزائريين ولكن وزنهم السياسي كان كبيرا، فقد كانوا سادة الجزائر المستعمرة من دون منازع وكانت هذه الطبقة الاجتماعية المؤثرة منغمسة في الأحداث السياسية، بل إن ممثلها سواء بالبرلمان الفرنسي بغرفتين أو بالمؤسسات الجزائرية، كالمجلس الجزائري والمجالس العامة على مستوى المقاطعات الجزائرية يتمتعون بتأثيرات حاسمة في السياسات الجزائرية للحكومات الفرنسية المتعاقبة بغض النظر عن مشارها الايديولوجية وتوجهاتها السياسية. كلمات مفتاحية: الثورة الجزائرية، المستوطنين، الحكومة الفرنسية، المجالس الفرنسية المنتخبة، الأقدام السوداء.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

To monitor the position of European settlers in Algeria regarding the outbreak of the November Revolution, we will find ourselves obliged to monitor the positions of senior officials and senior feudal lords because they acted as the official spokesman for all black feet. The researcher can discover it by studying their positions, for example, from the decree of March 07, 1944, and the Algerian law that was issued on September 20, 1947.

For Henri Dozen, this category is not a big scientist, but rather a sensation. In an indication that their number was small in relation to the number of Algerian Muslims, but their political weight was great, they were the undisputed masters of colonial Algeria.

المقدمة:

فوجئت السلطات الاستعمارية الفرنسية باندلاع أحداث الفاتح من نوفمبر 1954م التي لم تكن في الواقع إلا شرارة أشعلت فتيل ثورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر المستعمرة من حيث تنظيمها المحكم وشموليتها لمناطق مختلفة من القطر الجزائري ووضوح أهدافها ومبادئها التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954م، وتبعاً لذلك سارعت حكومة "مانديس فرانس" (Mendes France) إلى اتخاذ قرارات سياسية وأمنية سريعة لإخماد الثورة في مهدها قبل أن يشتد عودها وتخرج عن السيطرة وتصبح تهديداً وجودياً للجزائر الفرنسية، لكن رغم كل الإجراءات القمعية التي اتخذتها فرنسا لقمع الثورة، إلا أنّ وقع اندلاعها كان كبيراً جداً على المستوطنين وفي تشرحيه لحرب الجزائر أعطى السيد "فرحات عباس" وصفاً لوقع أحداث الفاتح من نوفمبر على المستوطنين حيث قال: "إن حوادث أول نوفمبر لم تكن قضية عربية خالصة، إنها قضية بين مجموعتين (doux communautés) إنها تتعلق بالسلم أو الحرب بين سكان بلد واحد بين مُسْتَعْمِرٍ ومُسْتَعْمَرٍ، بين شعب مسلم وسكان أوروبيين مسيحيين بقدر ما كانت صراعاً قائماً بين جماعتين من السكان". يقصد الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين.

انطلاقاً من ذلك نطرح الإشكال التالي:

✓ ما هو موقف المستوطنين الأوروبيين من اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م؟

✓ وما هو موقفهم من السياسات الفرنسية الموجهة لقمع الثورة؟

ولرصد موقف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من اندلاع ثورة نوفمبر سنجد أنفسنا مضطرين إلى رصد مواقف كبار الموظفين وكبار الإقطاعيين لأنهم تصرفوا وكأنهم الناطق الرسمي باسم كل الأقدام السوداء.

تمهيد:

في تشريحه لحرب الجزائر، اعتبر السيد فرحات عباس⁽¹⁾ أن "حوادث أول نوفمبر لم تكن قضية عربية خالصة، إنها قضية بين مجموعتين (deux communautés)، إنها تتعلق بالسلم أو الحرب بين سكان بلد واحد بين مستعمر ومستعمر، بين شعب مسلم وسكان أوروبيين مسيحيين بقدر ما كانت صراعا قائما بين جماعتين من السكان، والحال هذه فإن هذا المشكل يتطلب إما إنهاء الاستعمار عن طريق إصلاحات جذرية للبنى السياسية-الاجتماعية أو بواسطة العنف الذي سيكون فيه الانفصال كنتيجة طبيعية الزامية".

ولرصد موقف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من اندلاع ثورة نوفمبر سنجد أنفسنا مضطرين إلى رصد مواقف كبار الموظفين وكبار الإقطاعيين لأنهم تصرفوا وكأنهم الناطق الرسمي باسم كل الأقدام السوداء⁽²⁾، فدافعوا بشدة عن الجزائر الفرنسية ومنعوا

Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre*, Garmier frère, paris, 1980, p. (1)73.

(2) هي إحدى التسميات التي عرف بها المستوطنون الأوروبيون في الجزائر هذه الفئة التي لا تتكون من الفرنسيين فقط وإنما من الأسبان والبرتغال والإيطاليين، وقد ترادف هذا المصطلح مع (أوربي الجزائر) هذه التسمية التي تربطهم بأصولهم الجغرافية في إشارة لاختلافهم عن الأفارقة. ينظر: Achour cheurfi, op. cit, p. 283.

أما على مستوى أصل العبارة يقول: بيار مانوني (Pierre Mannoni) "إنه من النادر أن نجد شرحا مقنعا لهذا المصطلح وإن كان الشرح الذي نعرفه لا ينقصه الأسلوب التصوري، لكنه يبقى غير قابل للتصديق، إننا نذكر الأحذية السوداء التي يلبسها المهاجرون الأوائل أو تلك التي يلبسها عساكر الاستعمار في تعاكسها مع الأرجل العارية للسكان الأصليين. ينظر: Pierre Mannoni, *les français d'Algérie vie rueurs*, mentale, paris édition l'Harmattan, paris, p. 07.

هناك من يرجع هذه التسمية إلى لون الأقدام المستوطنين الأوروبيين الذي كانوا يقومون بهس العنب الأسود لصنع الخمر ولذلك سمو بالأقدام السوداء، ينظر: Benjamin Stora , *les écrits*

كل مسعى لإحداث تغيير لفائدة المسلمين الجزائريين خوفا على مصالحهم، وهو ما يمكن للباحث أن يكتشفه من خلال دراسة مواقفهم مثلا من مرسوم 07 مارس 1944 وقانون الجزائر الذي صدر يوم 20 سبتمبر 1947م.

ويعتبر هنري دوزن (Henri Dozen) أن هذه الفئة لا تمثل عالما كبيرا ولكنها تمثل ضجة كبرى⁽¹⁾. في إشارة منه إلى أن عددهم كان قليلا بالنسبة لعدد المسلمين الجزائريين ولكن وزنهم السياسي كان كبيرا، فقد كانوا سادة الجزائر المستعمرة من دون منازع.

وكانت هذه الطبقة الاجتماعية المؤثرة منغمسة في الأحداث السياسية، بل إن ممثلها سواء بالبرلمان الفرنسي بغرفتين أو بالمؤسسات الجزائرية، كالمجلس الجزائري والمجالس العامة على مستوى المقاطعات الجزائرية يتمتعون بتأثيرات حاسمة في السياسات الجزائرية للحكومات الفرنسية المتعاقبة بغض النظر عن مشاربها الايديولوجية وتوجهاتها السياسية.

أولا: موقف المستوطنين الأوروبيين من اندلاع الثورة من خلال مواقف ممثلهم في المجالس الفرنسية المنتخبة:

أعني بالمجالس المنتخبة البرلمان الفرنسي بغرفتيه: الجمعية الوطنية (الغرفة السفلى) ومجلس الشيوخ (الغرفة العليا) إلى جانب المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne).

1. الجمعية الوطنية الفرنسية:

فبالنسبة للجمعية الوطنية الفرنسية فقد طالبت من حكومة بلادها اتخاذ إجراءات سريعة لقمع الإرهاب والقضاء عليه في المهدي، وهو ما عبر عنه مثلا النائب عن عمالة قسنطينة، السيد ليون هومسر (Léon Homsser)⁽²⁾ الذي أعلن عن موقفه مما يحدث في

de novembre, la guerre d'Algérie, chihab édition, Algérie, 205, p. 182.

(1) Henri Douzon , **La guerre d'Algérie**, Tom I, Editions temps actuelle, paris, son date p.171

(²) ليون هومسر (Léon Homsser): ولد بفرنسا 12. وت 1903 من عائلة الزاسية متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق تولى مهنة المحاماة واستقر في الجزائر بمدينة سكيكدة سنة 1941 ليتولى عدة مهام إدارية، ألتحق سنة 1943 بالجيش ويغادر برتبة رائد وأصبح سنة 1947 نائبا عن عمالة قسنطينة، وبعد

الجزائر مرجعا أسبابه إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والأيدي الخارجية أو يعرف بالمؤامرة الأجنبية مؤكدا على أن الجزائر فرنسية.⁽¹⁾

أما جيل فال (Jule Valle) النائب عن مدينة قسنطينة فقد وجه أصابع الاتهام مباشرة إلى الدول العربية وخاصة مصر، معتبرا أن وقوفها وراء أحداث الجزائر تستهدف بناء سياسة متوسطة جديدة تعتمد على الإسلام الذي يمتد من دمشق إلى اسبانيا وطالب بالإسراع باتخاذ الإجراءات القصوى لقمع ومعاقبة المسؤولين عن هذه العمليات الإجرامية على حد تعبيره.⁽²⁾ أما روني مايير (René Mayer)⁽³⁾ فقد أرجع ما تشهده الجزائر من فوضى إلى التدخل الأجنبي وأشار إلى سياسيين عرب من بينهم الحبيب بورقيبة⁽⁴⁾ وقال أنه متواطئ مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية.⁽⁵⁾ ودعا بنبرة حادة وبإلحاح الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمحاربة الإرهاب⁽⁶⁾ وأكد أن "الحفاظ على الجزائر خاصة وشمال إفريقيا عامة يمكن فرنسا من لعب دورها في العلاقات بين الشرق والغرب"⁽⁷⁾، خاصة

أن فشل في انتخابات مجلس الشيوخ لسنة 1959 عن دائرة سطيف - باتنة، لم يعد له أثر في الحياة السياسية إلى أن توفي يوم 23 سبتمبر 1991. ينظر: لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وابعادها الإفريقية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 260.

1 (La Dépêche de Constantine, N° 16.149, 11/12/ 1954, p. 01.)

(²) Ibid, N° 16.151, 13/12/ 1954, p. 01.

(³) روني مايير (René Mayer): (1895-1972) من أهم الشخصيات الفرنسية في الجزائر خلال القرن العشرين ولد بباريس يوم 04 ماي 1895، انتخب نائبا راديكالي عن عمالة قسنطينة لعهدتين ما بين سنتي 1946-1955 كما شغل منصب نائب رئيس الجمعية الفرنسية 1951-1952. ينظر: Jean- louis Gérard, **dictionnaire historique et biographique de la guerre d'Algérie**, édition curutchet, France, 2000, p. 140.

(⁴) الحبيب بورقيبة: زعيم سياسي تونسي ولد بمدينة المنستير بتونس كانت بدايته السياسية مع الحزب الدستوري القديم سنة 1933 الذي انسحب منه ليؤسس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934 إلى أن وقع وثيقة استقلال تونس مع فرنسا 20 ماي 1956. ينظر: لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وابعادها الإفريقية، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص 258.

(5) La dépêche de Constantine, N° 16.149, 11/12/1954, p. 03.

(6) Idem.

(7) Idem.

أن العالم كان يشهد في ذلك الحين حربا باردة بين المعسكرين الشرقي الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

واعتبر النائب روني مايير (René Mayer) بأن المسألة لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى ربط مصير الوحدة الأوروبية بضرورة الحفاظ على الجزائر وشمال إفريقيا فإذا أراد الأوروبيون أن يتوحدوا فإن ذلك يتطلب بالضرورة سلامة وأمن شمال إفريقيا وأن الحديث عن الوحدة الأوروبية غير ممكن إن لم تتحقق المحافظة على شمال إفريقيا.⁽¹⁾

أما جاك شوفالي (Jacques Chevalier)⁽²⁾ رئيس بلدية الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي، فصرح بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل مهما كانت الظروف بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ⁽³⁾.

وعلق رئيس دائرة الجزائر تريمود (Trémand) على حوادث ليلة أول نوفمبر فقال⁽⁴⁾:
"إن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها إلا الجبناء، اقترفت حفاة من المتعصبين لا يمكن الخلط بينهم وبين مجموع السكان، فهؤلاء هادئون فعلا وسيضلون هادئين".

2. المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne):

أما المجلس الجزائري (l'assemblée algérienne) فمن المفيد قبل دراسة مواقفه من ثورة نوفمبر الإشارة إلى أنه قد أسس بموجب القانون العضوي الخاص بالجزائر (statut organique de l'Algérie) الذي أصدرته السلطات الفرنسية يوم 20 سبتمبر 1947 ونتيجة

La dépêche de Constantine, N° 16.149,

(1)op. cit, p. 01.

⁽²⁾ جاك شوفالي (1911-1971) (Jacques Chevalier) هو رجل صناعة وأصبح رئيس بلدية اليببار في سن الثلاثين ثم نائب برلماني سنة 1946 وعضو في الجمعية الجزائرية ثم أصبح رئيس بلدية الجزائر العاصمة سنة 1953 وشارك في وزارة مانديس فرانس كأمين عام للدولة ثم وزير الدفاع، وهو كاثوليكي يؤمن بالقيم العقلية وذاك شوفالي لعب دورا لوضع حد لجيوش L'OAS، انسحب من الحياة السياسية بعد استقلال الجزائر ودخل مع المهندس بولان في مشاريع سياحية في الجزائر سنة 1971، ينظر:

Achour Cherfi, dictionnaire de la révolution algérienne, casbah édition, Algérie, 2007, p. 104

(3) Dépêche de Constantine, N° 16.132, 25/11/1954, p p. 01-03.

(4) Ibid, p. 01

للتوزيع غير الديمقراطي لمقاعده بين المستوطنين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين وعمليات التزوير الواسعة التي طالت انتخابات المجموعة الثانية ونعني بها السنتين مقعدا المخصصة للمسلمين الجزائريين، سيطر غلاة المستوطنين والمسلمين الجزائريين الموالين للإدارة على مقاعد المجلس، ولذلك كان متوقعا أن يقفوا ضد الثورة بكل قواهم، حيث أجمعوا على: "ضرورة قطع الطريق أمام الشيوعية من أجل إعادة السلام إلى الجزائر"⁽¹⁾.

وفي هذا السياق أكد رئيس المجلس الجزائري، السيد ريمون لاقيار (Reymond Laquier) أن⁽²⁾ "الجزائر لا يمكنها إلا أن تكون مقاطعة فرنسية جميلة ومفتخرة بذلك". أما النائب أوجان فال (Eugene Valle) فاعتبر أن اندلاع الأزمة سببه عوامل اقتصادية واجتماعية وأن علاجها سيؤدي إلى القضاء على جذور هذه الأزمة⁽³⁾، في إشارة منه إلى الظروف الاقتصادية والمعيشية القاسية التي يعاني منها المسلمون الجزائريون.

ومن جهته اتهم النائب مالبال (Malpel) كل من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والدوائر الخارجية والحزب الشيوعي الجزائري، بالمسؤولية عما حدث⁽⁴⁾، وحث الحكومة على وجوب: "الضرب بيد من حديد لمواجهة ما يحدث، لأن هذه البلاد فرنسية ويجب المحافظة عليها، ولهذا من الواجب المبادرة بمواجهة هذه العمليات الإجرامية بشدة لمنع تناميها وتفاقمها"⁽⁵⁾.

أما السيد هنري بورجو (Henri Bourgeaud) أحد أغنياء المستوطنين وعضو مجلس الشيوخ الفرنسي، فقد اتهم الحكومة الفرنسية بالضعف وتبين هذا حسبه، في موقف حكومة منديس فرانس (Mandes France) من القضيتين التونسية والمغربية حيث تفاوضت مع الوطنيين، وهذا ما ترك انطباعا لدى الجزائريين أن الإرهاب يجلب الفوائد ولهذا أكد أن ضعف الحكومة سوف ينتج عنه تخريب الجزائر⁽⁶⁾.

(1) Dépêche de Constantine, N° 16.132, op. c it, p. 03.

(2) Idem.

(3) Idem.

(4) Idem.

(5) Idem.

(6) Bernard Droz et Evelyn lover, **Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962**, édition de seuil, France, 1982, p. 62.

ثانيا: موقف المستوطنين من تعيين جاك سوستال لإخماد الثورة في الجزائر:

ويمكن أن نذكر في هذا السياق حركة روني مايير (René Mayer) التي كانت تتشكل من ثلاثين نائبا في البرلمان الفرنسي واتحادية رؤساء بلديات الجزائر الذين يمثلون رمز الاستيطان وكذلك التأثير الكبير للسيناتور هنري بوجو (Henri Bourgeaud) على الشرطة مما مكّنهم من فرض إرادتهم على السلطة المركزية في باريس⁽¹⁾.

وفي هذا السياق بمقدورنا أن نلخص موقف المستوطنين من خلال تصريحات ومواقف أحد أكثر شخصيات المستوطنين الأوروبيين في الجزائر تأثيرا وهو السيد هنري بوجو عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، حيث طالب الحكومة الفرنسية بضرورة دفن التمرد في مهده وضرورة البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم، ويجب محو هؤلاء الزعماء ومنظمتهم من الوجود وهو الموقف الذي تمسك به المستوطنون ودافعوا عنه بشراسة إلى غاية نهاية الثورة الجزائرية في سنة 1962 واستعادة السيادة الوطنية.

- في حين رفض الاتجاه الثالث فكرة الإصلاحات من أصلها، حيث تزعم هذا الاتجاه النائب الراديكالي عن عمالة قسنطينة، السيد روني مايير (René Mayer) الذي انتقد أيضا الحكومة على قرار تعيين السيد جاك سوستال (Jaques Soustelle) حاكما عاما للجزائر⁽²⁾، حيث اتهم أصحاب هذا الاتجاه منديس فرانس (Mendes France) بتعيين يساري يهودي اسمه الحقيقي (بن ساسون) والمعروف فقط بجاك سوستال، كما اتهموا رئيس الحكومة بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين مثلما تفاوض مع الثوار التونسيين والمغاربة⁽³⁾.

وقد دافع منديس فرانس عن خيارات حكومته الإصلاحية المراد تطبيقها في الجزائر وتأثيراتها المستقبلية على تطور الأحداث ومن ضمن ما قاله دعما لمشروع حكومته في إفريقيا

(1) Mohamed Harbi., **La guerre commence en Algérie 1954**. 3eme édition, édition complexe, Paris, pp.32-33.

(2) عقيلة ضيف الله ، المرجع السابق، ص 169.

(3) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, pp. 66- 67.

الشمالية أنه⁽¹⁾: "إما أن تكون هناك سياسة المصالحة أو سياسة القمع واستعمال القوة وما يترتب عنها من عواقب وخيمة ومرعبة". ولكن الجمعية الوطنية الفرنسية رفضت برنامج حكومة مندس فرانس (Mendes France) خلال جلسة 06 فيفري 1955م بـ 309 صوت مقابل 273 صوت مؤيد.

وكان هذا الرفض البرلماني لبرنامج الاصلاحات في الجزائر الذي اقترحه حكومة مندس فرانس وأدى إلى حجب الثقة عنها واسقاطها بمثابة انتصار لأوروبيي الجزائر الذين كانوا يعارضون أي تغيير يمس مصالحهم في الجزائر ويخلق المساواة بينهم وبين المسلمين⁽²⁾. كما أن هزيمة حكومة مانديس فرانس كانت أكبر دليل على قدرة المستوطنين على التأثير على النظام السياسي الفرنسي، ولهذا غرقت فرنسا في أزمة سياسة تركتها بدون حكومة مدة تسعة عشر يوماً⁽³⁾.

وهكذا، فإن جماعات الضغط في الجزائر التي يمثلها لوبي المستوطنين بزعامة روني (René Mayer) لم تنتظر يوم وصول جاك سوستال (Jacques Soustelle) إلى الجزائر وتسلمه لمنصبه حتى تطيح بحكومة مانديس فرانس (Mendes France) التي لم تبق في السلطة سوى ستة أشهر⁽⁴⁾، حيث سقطت يوم 06 فيفري 1955م في اليوم نفسه الذي كان فيه سوستال على أهبة الرحيل للجزائر لتسلم مهامه كحاكم عام، ففوجئ بسقوط الحكومة التي قامت بتعيينه⁽⁵⁾.

وقد ذكر سوستال أنه وجد نفسه في ظروف حرجة، معلقا بين رئيس الجمهورية الذي طلب منه الالتحاق بمنصبه وبين قرار رئيس الحكومة المرتقب، حيث بقيت الجزائر

(1) Alistair Horne, **histoire de la guerre d'Algérie**, Edition Dahleb Algérie, 2007, p. 130.

(2) Bernard Droz et Evelyne lever, op. cit, p. 67.

(3) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 22.

(4) Yves courrier, **la guerre d'Algérie « les fils de toussaint »**, édition casbah, Alger, 2008, p.17.

(5) Alistair Horne, op. cit, p. 110.

دون حاكم عام⁽¹⁾ وكانت الجزائر في هذه الفترة تسير من قبل الأمين العام للحكومة العامة في الجزائر السيد موريس كوتولي (Maurice Cottoli)⁽²⁾.

ولهذا السبب قام الحاكم العام للجزائر جاك سوستال بكتابة رسالة وجهها إلى السيد روني كوتي (R.Coty)⁽³⁾ رئيس الجمهورية الفرنسية وللشخصيات التي تداولت أسماؤهم لتولي منصب رئاسة الحكومة مؤكدا أنه " لا يفكر في ممارسة مهام اقترحت عليه دون أن يسعى الى تقلدها وعلى الحكومة الجديدة أن تتخذ القرارات التي تراها مناسبة ثم أضاف قائلا⁽⁴⁾:" لأنني برلمانيّ، فإنني سأحتفظ بموقفي الشخصي عندما يتم الإعلان عن سياسة الحكومة المرتقبة."

وهكذا، وبسبب الأزمة السياسية الخانقة الناتجة عن الفراغ الحكومي وفشل حكومة أنطوان بيناي (Antoine Pinay) في الفوز بثقة المجلس الوطني الفرنسي، اضطر رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي (René Coty) إلى تكليف وزير المالية ثم الخارجية في حكومة مانديس فرانس، الراديكالي أدغار فور (Edgar Faure)⁽⁵⁾ بتشكيل حكومة جديدة⁽¹⁾.

(1) Jacques Soustelle, **L'espérance trahie**, Edition alma, Paris, 1962, p 08.

Claude paillât, dossier de l'Algérie (1954- 1958), (2) Claude paillât tom II, édition presse de la cite, France, 1992, p 116.

(3) روني كوتي (R.Coty) هو الرئيس الثاني للجمهورية الرابعة (1958-1946)، ولد بمدينة هافر (Haver) في 20 مارس 1882 متحصل على ليسانس في الحقوق والفلسفة، بدأ مسيرته السياسية في سن 25 سنة كمستشار لمدينة هافر، ينتمي الى جناح الجمهورية الفرنسية منذ سنة 1946 رئيسا للجمهورية الفرنسية من سنة 1954 الى غاية سنة 1962:

François Malye, Benjamin Stora, François **Mitterrand et la guerre d'Algérie**, Edition SEDIA, Alger, 2010, pp .200- 201

(4) Jacques Soustelle, **Aimée et souffrante Algérie**, op. cit, p. 11.

(5) إدغار فور (Edgar Faure) ولد بمدينة Béziers بمقاطعة Languedoc Roussillon الفرنسية في 18 أوت 1908م، أمتن المحاماة، وكان ينتمي إلى الحزب الراديكالي، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا وانتقل إلى الجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال ديغول ثم أنتخب سنة 1946م نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي، تقلد خلال مساره المهني العديد من الوظائف السامية منها، وزيرا للمالية 1950- 1951م، وزير أول سنة

وقد عرض إدغار فور برنامج حكومته للمناقشة في المجلس الوطني الفرنسي يوم 02/23/1955م⁽²⁾، ونظرا لخطورة الوضع في الجزائر وتسارع الأحداث اضطرت المجلس الوطني الفرنسي إلى منح الثقة لهذه الحكومة، فسارع إدغار فور إلى الإعلان عن تشكيلته الوزارية يوم 24/02/1955م⁽³⁾ وكان من أبرز الشخصيات في تشكيلتها الوزارية وزير الداخلية بروجيس مونري (Bourges Maunoury)⁽⁴⁾، أحد المقربين من جاك سوستال، الذي عبر عن ارتياحه لتشكيلة حكومة إدغار فور، ولتعيين موريس بورجيس مونوري وزيرا للداخلية⁽⁵⁾.

وكان السيد السيد إدغار فور قد التقى مع جاك سوستال قبل تزكية حكومته من قبل البرلمان وطمأنه بأن منصبه مضمون في الجزائر، ولذلك ذكر سوستال أن قبوله العمل مع غريم سياسي نابع من ارتياحه لتعيينه خاصة أن إدغار فور قد أكد له أن برنامج الحكومة

1952م ووزيرا للخارجية 1955م، ووزيرا أول مرة ثانية 1955م ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية في سنوات 66-68-69 وفي سنة 1978م فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية، مات في 30 مارس 1988م بباريس. ينظر: François Malye, Benjamin Stora, op. cit, p. 201

(¹) عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الجزائر (1954-1962)، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 164.

(²) المرجع نفسه، ص 165.

(³) البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، العدد 308، 04-03-1955م، مصدر سابق، ص 308.

(⁴) بروجيس مونري (Bourges Maunoury) ولد بتاريخ 09 اوت 1914 بمدينة لويسان (Luisant) تقلد العديد من المناصب السياسية المهمة، وزير للدفاع في حكومة مانديس فرانس من 20 جانفي الى 23 فيفري 1955 ثم وزير للداخلية في حكومة ادغار فور من 23 فيفري الى 01 ديسمبر 1955، ومرة اخرى وزير للدفاع في حكومة غي مولي من 01 فيفري 1956 الى 13 جوان 1957، ثم رئيسا لمجلس الزراء في حكومة فليكس غيار 16 نوفمبر 1957 الى 14 ماي 1958، كان من المعارضين لفكرة التخلي عن المستعمرات الفرنسية في شمال افريقيا، كما كان من المعارضين لعودة الجنرال ديغول الى السلطة سنة 1958 ينظر:

Jean –louis Gérard, op. cit, p.50

(5) Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, op, cit, p 10.

المتعلق بالإصلاحات سيزكى من طرف المجلس الوطني الفرنسي⁽¹⁾ وهكذا عين جاك سوستال من قبل حكومة يسارية، وجددت فيه الثقة من قبل حكومة يمينية.

وهكذا فبعدهما زكت الحكومة اليمينية الجديدة قرار سابقها اليسارية بتعيين جاك سوستال (Jacques Soustelle) حاكما عاما للجزائر، استعداد سوستال للالتحاق بمنصبه في الجزائر. لكن تثبيته من قبل حكومة ادغار فور (Edgar Faure) لا يعني أنّ غلاة المستوطنين قد غيروا مواقفهم المعادية له، والتي جاهروا بها منذ النقاشات البرلمانية حول برنامج حكومة مانديس فرانس (Mendes France) في بداية فيفري 1955م، حيث أنّ قرار تعيينه كحاكم عام للجزائر من قبل هذه الحكومة في حد ذاته كان محل نقاش حاد.

كما اتهم بالعمالة للاتحاد السوفيتي وللشيوعية العالمية وأنه سيتنازل عن الجزائر لصالحها، مبررين موقفهم برفضه إعادة تسليح ألمانيا بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. كما أشيع عنه أنه عميل للحركة الصهيونية العالمية وأنه يهودي وأن اسمه الحقيقي هو ابن ساسون. كما أن هناك من نصحه بالعودة إلى دراسة حضارة الأزيك في المكسيك⁽²⁾. أما السيد جاك شوفالي (Jacques Chevalier) الذي كان نائبا في البرلمان ورئيس بلدية الجزائر، فقد أعلن صراحة عن رغبته في رؤية السيد أندري لويس دولواز (André Louis de Louas) على رأس الحكومة العامة في الجزائر خلفا لروجي ليونار (Roger Léonard)⁽³⁾.

وهكذا، كان سوستال مدركا أنه لن يحظى باستقبال حافل في الجزائر، خاصة وأنه تلقى تحذيرات مسبقة من تصرفات المستوطنين في لقاءه الأول مع منديس فرانس (Mandés France) الذي طالبه بالتحلي بالشجاعة الكافية لمواجهةهم، فهم- حسب قوله- الذين اعتادوا حتى الآن على إصدار أوامر ظهور الشمس وسقوط المطر في نفس الوقت⁽⁴⁾.

ولقد حصل فعلا ما توقعه جاك سوستال، فقد نظم روني مايير (Roger Mayer) حملة دعائية ضده لإقناع جماهير المستوطنين في الجزائر بعدم حضور مراسيم حفل

(1) Yves courrière, **la guerre d'Algérie le temps de léopards**, op. cit, pp. 18- 19.

47.. cit, p.(2) Jacques Soustelle, **Aimée et souffrante Algérie**, op

.241.Claude paillât, op.cit, p (3)

110.. cit, p .(4) Alistair Horne, op

استقباله⁽¹⁾. ولذلك لما وصل إلى الجزائر يوم 15 فيفري 1955م ونزل من الطائرة، لم يجد إلا بعض الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب رسمية تحتم عليهم الحضور مثل السيد كوتولي (Cuttoli) الأمين العام لديوان الحاكم العام الذي سير الجزائر في ظرف عصيب بدون حاكم عام بعد رحيل روجي ليونار، وفي فترة الفراغ الحكومي الذي كانت تعاني منه فرنسا والسيد فوجور (Vaujour)، مدير الأمن والجنرال شاريار (Charrière) القائد الأعلى للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر والسيد جاك شوفاليي (Jacques Chevalier) النائب في البرلمان ورئيس بلدية الجزائر⁽²⁾.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق التطرق إليه فيما يخص موقف المستوطنين الأوروبيين في الجزائر من اندلاع الثورة وكذلك موقفهم من الإجراءات الأولية التي اتخذتها السلطات الفرنسية عقب اندلاع الثورة وفي الأشهر الأولى التي أعقبت اندلاعها يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

أولا: ردود فعل المستوطنين أجمعت منذ البداية على المطالبة بإخماد الثورة في المهد واستعمال أعلى مستويات القمع ضد من أسموهم المتمردين.

ثانيا: ردود فعل المستوطنين يمكن استقاؤها من ردود الفعل التي عبر عنه ممثلوهم في المجالس الانتخابية الفرنسية "البرلمان بغرفته السفلى والجمعية الجزائرية" والتي تعالت فيها الأصوات بطلب أعلى مستويات القمع العسكري من السلطات الفرنسية ضد مفجري الثورة والتي أجمعت تصريحاتهم على انها أعمال شغب وإرهاب مدبرة من جهات خارجية في إشارة منهم إلى بعض الدول العربية كمصر وتونس والى الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى بما أن الأحداث تزامنت مع الصراع الدولي الذي عرف ب"الحرب الباردة".

ثالثا: على الرغم من أن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر لم يكونوا لا أقلية مقابل الشعب الجزائري إلا انه كما قال المؤرخ هنري دوزون "أنهم لا يمثلون فئة كبيرة ولكنهم يمثلون ضجة

(1) عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 166.

(2) Yves courrière, **la guerre de l'Algérie Le temps de léopards**, op. 19..cit, p

كبرى" حيث استطاعوا إسقاط حكومة "مانديس فرانس" التي لم تبقى في الحكم سوى لمدة ستة أشهر وذلك بع الحملة التي قادها "روني مايير" في البرلمان ضد الحكومة وذل بع تعيينه "لجاك سوستال" حاكما عاما على الجزائر بدلا من الحاكم العام" روجي ليونا"ر الذي تجاوزته الأحداث، لكن رفض المستوطنين لهذا التعيين أدى إلى سقوط حكومة بأكملها وهذا لا يدل إلا على قوتهم وتنفيذهم .

رابعا: تسلط المستوطنين وتعنتهم والذعر الذي أصابهم بعد أحداث الفاتح من نوفمبر والذي اسقط حكومة مانديس فرانس هو نفسه الذي حرم الحاكم العام للجزائر جاك سوستال من الحصول على استقبال رسمي وهي اول مرة في تاريخ الجزائر المستعمرة لا يحضو فيه المسؤول الاول في الجزائر باستقبال رسمي وجماهيري وكان ذلك بعد الحملة التي نظمها احد غلاة المستوطنين وهو النائب "روني مايير" ضده بسبب اصوله اليهودية وتوجهاته السياسية التي كانوا متخوفين منها.

ما نؤكد في الاخير ان ردود فعل المستوطنين في الوقت نفسه الذي تدل فيه على تطرفهم وكرههم للجزائريين تأكد نفوذهم القوي وكذلك تمسكهم بالجزائر الفرنسية.